



بثينة خليفة قاسم

كاتبة من البحرين

يا علماء الدين، يا ملح البلد!!

■ تعيش المجتمعات العربية والإسلامية في الوقت الراهن موجة من الانقسام والتشردم الفكري، الاجتماعي، العقائدي، الحقوقي.. إلخ على مستوى التطبيق والمعاملة، وهي في ذلك تذكرنا بمقولة الإمام محمد عبده - رحمه الله- إثر عودته من باريس في أوائل القرن العشرين: "إنني وجدت في فرنسا إسلاما بلا مسلمين، ووجدت في بلادنا مسلمين بلا إسلام".

والمجتمعات العربية الإسلامية في تخطيها وانزلاقها العشوائي بين المبدأ والتطبيق، إنما هي تحيا حالة من التبعية والانجرار اللذين مورسا عليها منذ أمد من الزمن، أدى إلى ما وصل إليه الحال من تراجع وتقهقر عن اللحاق بالركب الحضاري.

الإسلام بين الأمس واليوم .. قضية جدلية، وجدت من يتصدى لها في الغرب، حينما تقوِّع العرب المسلمون على ذواتهم وسرقتهم لقمة العيش عن التفكير والتأمل، حتى أصيبوا بحالة من الجمود والتخاذل الذهني، في الوقت الذي أخذ التاريخ يلعب لعبته بدوران الكرة، إذ سرعان ما شرع الغرب في الابتكار والاختراع، ساعدهم في ذلك هامش الحرية بين المثقف والسلطة، فأصبحنا نشهد أدوات التقنية الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة

تأتينا من الغرب، وكلما

أكلتنا الحسرة على ما

فأتنا، قلنا: "نحن أصل

التقدم، نحن مصدر

الإشعاع الحضاري، وأول

من صدر نقاط الضوء

تلك لأوروبا وضواحيها".

وعلى ضوء ذلك

يعيش المواطن العربي

حالة من التآرجح الفكري،

يشوبه كثير من الانبهار

والازدواجية بالحضارة

الغربية، حيث الحرية

والمساواة والنجاح المادي

بلا حدود، بل والقدرة

على شق الطريق دونما

واسطات أو (اوقات) في

مجتمعات ترسخ لمبدأ

دولة القانون والمؤسسات،

فهو مؤمن بعقيدته

وأركانها، ولكنه لا يجدها

على أرض الواقع!

فلماذا باتت

مجتمعاتنا العربية

والإسلامية تعاني وهنا

مستشريا على مستوى المبدأ والتطبيق؟! ولماذا الخطوط والأبعاد بات يشوبها كثير من الغموض واللبس؟ ولعلها أكثرها جدلا وإثارة علاقة الديني بالسياسي.

حيث كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن طبيعة العلاقة بين عالم الدين والسلطة السياسية، واختلقت الآراء بين ضرورة التزام عالم الدين بتوجيهات ولي الأمر والسير على هديه لقوله تعالى: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، وبين أن يكون عالم الدين فوق السلطة السياسية وخارج دائرتها، موجها لها للطريق القويم، فكيف تكون طبيعة العلاقة بينهما، مع الأخذ في الاعتبار أن الزمان ليس هو الزمان ولا الدين هو الدين ولا الدولة هي الدولة؟

ففي حوار سابق مع فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد طنطاوي من قلب مشيخة الأزهر الشريف، سألت فضيلته عن محاولات بعض الحكومات العربية لعقد تحالفات ودية مع رجال الدين المسؤولين عن المؤسسات الدينية الرسمية - إن صح التعبير - لكسب موالاتها، وطلبت منه تحديد أطر وأفاق ماهية العلاقة بين الديني

والسياسي، فسألني: ماذا تريد من معرفته بالضبط؟ فاسترسلت بالقول إن تاريخنا السياسي والإسلامي مليء بقصص احتواء علماء الدين وضمهم إلى دائرة السلطان، لما لهم من منزلة عظيمة في نفوس العامة، وكلما كثر ارتياد عالم الدين على دواوين الحكم، كان ذلك مدعاة للشك في مدى مصداقية ونبل رسالته. أقول إذا تردد، فما بال البعض إن هو تم احتواؤه؟! فأصبح يتحدث بلسانها، ويتكلم بحجرتها، لمن يلجأ العامة إذا، والشاعر العربي يقول في هذا المعنى:

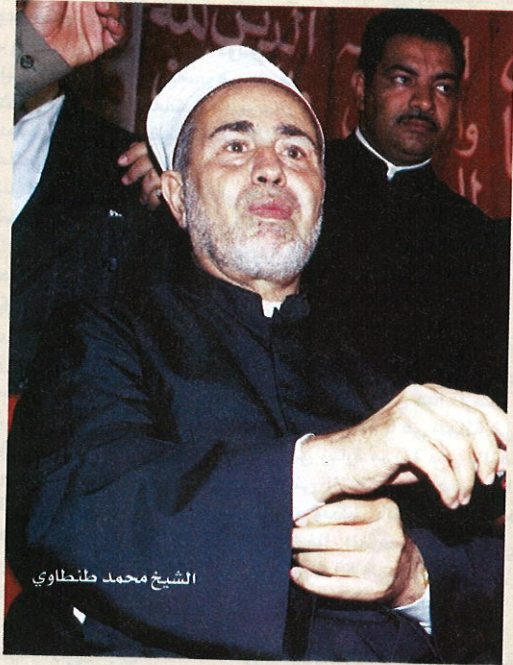
يا علماء الدين، يا ملح البلد
من يصلح الملح إذا الملح فسد؟!

فأجاب فضيلته بهدوء يبعث على المكان جواً من السكينة والطمأنينة: "علاقة عالم الدين بالسلطة الحاكمة أن ينصح وأن يبين ما هو حق وما هو باطل، وما هو حلال وما هو حرام، وما هو من الشرع وما هو ما ليس من الشرع، أما إذا حاولت السلطة الحاكمة احتواء عالم الدين تحت عباؤها فإنها تكون سلطة متجاوزة ويكون عالم الدين قد خان الأمانة".

لقد أحسن فضيلته

الرد كما أوجز، بيد أن ذلك لم يك ما يدور في خلدي، ويعلم الجميع أنه لطالما نُظر إلى عالم الدين الذي ينشق برأيه عن رأي الجماعة بطرحه فكراً مخالفاً عما هو سائد لدى المنظومة السياسية للبلاد على أنه يشكل خطراً على الدولة وبيع على عدم الاستقرار، وقد يرمى بالكفر تارة والخارجي تارة أخرى.

ولعل من الشخصيات البارزة في التاريخ الإسلامي العتيق التي ضربت مثالا حيا لأنموذج خروج عالم الدين على الحاكم ومعارضة النظام الاجتماعي والسياسي السائد آنذاك شخصية جلييلة كآبي ذر الغفاري، حينما لم يلق الاحترام المطلوب من ثالث



الشيخ محمد طنطاوي

الخلفاء الراشدين "عثمان بن عفان"، ومن واليه على الشام "معاوية بن أبي سفيان" مستندا على القرآن الكريم والسنة النبوية.

تبقى العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية علاقة متشابكة معقدة، إذ يصر الكثيرون على إبقاء عالم الدين في مسجده وعالمه الروحاني كي لا يشوه نفسه أو يتلوث بما هو مشاع من انحرافات في الخطاب السياسي أحيانا، أو في الممارسات أحيانا أخرى حيث المصلحة وما تحتمه من تنازلات في زمن بات أحادي القطبية ولم يعد ثمة مجال للاختيار، حيث قلة أو انعدام البدائل.

في حين يحاول كثير من علماء الدين مد جسور التواصل بينهم وبين الحاكم، رغبة منهم في جعل مساحة تقديم النصح للحاكم أكثر اتساعا، في محاولة منهم لتلافي إصغاء الحاكم للبطانة السيئة التي تحوم من حوله وتجعله غير قادر على رؤية الأمور في موضعها السديد، فهل أفلح علماء الدين في ذلك؟! ■